قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية

The Repercussions of the Russian-Ukrainian Crisis on Development

محمد بن ناجي [1] ، *، فاطيمة الزهرة ديش [2]
[1] جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مخبر إدارة الابتكار والتسويق، الجزائر.
[2] جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي، الجزائر.

Key words:

Russian-Ukrainian crisis
Development
Food-security
Energy-security
Conflict.

Abstract

This paper attempts to examine the economic effects of the Russian-Ukrainian conflict starting in February 2022 on the global economy. Also, it investigates the negative effects of this crisis on supply chains and the dire consequences it has for food and energy security. The findings showed that the global economy has been hit hard as the conflict in Ukraine continues. So that the world is suffering from supply problems, shortages of major commodities such as grains, vegetables and sunflower oil, in addition to the energy crisis. Furthermore, the sanctions imposed by Western countries led by the USA on Russia have worsened the situation. Such sanctions have had negative effects, particularly on those involved in the conflict, and European countries in addition to the global trade which has been greatly affected. The implications of this crisis still affecting the global economy with its various branches and levels, especially with the involvement of several parties in the conflict seeking to tighten the noose more on Russia, including the European Union and the United States of America through the NATO, while other countries such as India and China chose to remain neutral.

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال :30-09-2023
القبول : 30-05-2024

الكلمات المفتاحية:
الأزمة الروسية الأوكرانية
التنمية
الأمن الغذائي
الأمن الطاقوي
الصراع.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية للصراع الروسي الأوكراني بداية من فيفري 2022 على الاقتصاد العالمي، وكذا تأثيرات هذه الأزمة على سلاسل التوريد وعواقبها الوخيمة على الأمن الغذائي والطاقوي. وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد العالمي قد تلقى ضربات قوية مع استمرار الصراع في أوكرانيا، حيث يواجه العالم بالفعل مشاكل في خطوط الامداد وعجز السلع الرئيسية مثل الحبوب والخضراوات وزيت عباد الشمس إضافة إلى أزمة الطاقة. كما أدت العقوبات التي فرضتها الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا إلى تفاقم الوضع، وكان لها تبعات سلبية خاصة على طرفي الصراع والدول الأوربية وعلى التجارة العالمية بصفة عامة. وتواصل الآثار الناجمة عن هذه الأزمة الاضرار بالاقتصاد العالمي بفروعه ومستوياته المختلفة خاصة مع تورط أطراف عدة في الصراع ساعية لتضييق الخناق أكثر على روسيا، أبرزها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عبر منصة حلف الناتو، فيما فضلت دول أخرى مثل الهند والصين الوقوف على الحياد.

* Corresponding author at : DJILLALI LIABES University, Sidi Belabbes, Algeria.
Email : mohammed.bennadji@dl.univ-sba.dz

1. مقدمة

ما إن بدأت حالة تحسن وتعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات وويلات أزمة كوفيد 19، أين ظهرت ملامح التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية، حتى تلقى الاقتصاد العالمي ضربة قوية أخرى مع بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

فالصراع الروسي الاوكراني فاقم من أزمة خطوط الامداد الدولية التي أحدثتها أزمة جائحة كرونا2019 ، كما واجه العالم بالفعل مشاكل في خطوط الإنتاج، حيث تعقد ذلك أكثر بعد العملية العسكرية الروسية، إذ تحولت الحبوب ومصادر الطاقة إلى ورقة ضغط بين أطراف الصراع سعيا لتسجيل مكاسب سياسية، وهذا ما أدى إلى تعطل سلاسل التوريد الخاصة ببعض المواد الأساسية، زيادة إلى ارتفاع أسعارها وتعريض عدة دول في العالم خاصة الفقيرة لهزات عنيفة وإلى ارتفاع معدلات التضخم، وتضررت كذلك اقتصادات أوروبية بفعل انكماش نجمت عنه اضطرابات اجتماعية دون قدرة حكومات هذه الدول على إيجاد حلول ناجعة لمشكلاتها وطريقة للخروج من النفق المظلم في وقت أصبحت روسيا تحت حصار وعقوبات غير مسبوقة من طرف الدول الغربية.

انطلاقا مما سبق، سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

ما هو أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي؟

وفي هذا السياق، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل التي أدت إلى تطور الأزمة الروسية الأوكرانية؟

- ما هي أهم الانعكاسات الناتجة عن الأزمة؟

ولأن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا مستمرة، وسط توقعات بطول أمد الصراع، يمكن إضافة الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن يتأثر الاقتصاد العالمي بالأزمة؟

- ما هي السياسات المتبعة للتخفيف من آثار الأزمة؟ وما مدى نجاعة هذه السياسات؟

من خلال الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- أثرت الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي بشكل سلبي.

- هناك أبعاد سياسية وتاريخية واقتصادية أدت إلى الصراع الروسي في أوكرانيا.

- القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والغذاء هي الأكثر تأثرا من الأزمة.

- يؤدي استمرار الأزمة إلى آثار سلبية كبيرة على التنمية خاصة في الدول التي تعاني من هشاشة الاقتصاد.

- السياسات المتبعة للتخفيف من آثار الأزمة كانت بعيدة عن الدبلوماسية والحوار وكانت تقتصر على فرض عقوبات اقتصادية وحصار على أحد طرفي النزاع ولم يخفف من آثار الأزمة، بل فاقم من تداعياتها.

يهدف هذا البحث إلى دراسة أهم تداعيات العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا 2022 على التنمية الاقتصادية في العالم، مرورا بتحديد جذور النزاع وتحديد أسبابه، وصولا إلى تحديد السياسات المتبعة للحد من تبعاته ومدى نجاعتها.

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي عن طريق تحليل الظاهرة المدروسة بشكل علمي، عبر جمع المعلومات التي تساعد في تحليل تطورات الأزمة، وكذا وصف تداعيات الأزمة على التنمية الاقتصادية.

يمكن ابراز اهم البحوث التي درست أثر الأزمات على التنمية فيما يلي:

دراسة (علوني عمار، **أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي**) مقال منشور، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 1، 2023.

دراسة (خليفة بوزازي، **الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الروسية الاوربية**) مقال منشور، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 1، جوان 2023.

دراسة (رجاء عبد الله عيسى ورائد عبد فهد السعدون، **الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي**) مقال منشور، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 8، العدد 1، 2023.

2. الأزمة الروسية الأوكرانية

تعتبر العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا حدثا زعزع الاقتصاد العالمي، الذي لم يكن تعافى بعد من آثار وتبعات أزمة كوفيد 19، حيث تعتبر الصراعات الدولية والإقليمية من أكثر الأزمات تأثيرا على التنمية الاقتصادية عبر التاريخ.

2. 1. مفهوم الأزمة

الأزمة هي كلمة ترافق الاقتصاد، الإدارة، السياسة والطب وحتى علم النفس. وهي تشير إلى شيء ما لا يمكن لأحد التحكم به. وهي شيء يخشاه الجميع. في الاقتصاد هي تمثل ذروة الأخطاء المتسلسلة.

كلمة أزمة لما تستعمل لتعيين كارثة حقيقية، مشتقة من أسطورة يونانية قديمة خلال حرب طراودة اليونانية، حيث تم اختطاف ابنة كاهن تدعى كريزيس "Chryseis" وتم رفض تسليمها لوالدها رغم دفعه لفدية ابنته، ومن ثم أصبح مصطلح الأزمة "كريزيس" يحدد شيء مأساوي يسبب المعاناة. **(BLAKE, 2022)**

كما أعطى الرومان مفهوما آخر لمصطلح الأزمة وهو مماثل لكلمة الريح، حيث يشير إلى حالة التعاقب، أول ما تتغير الحالة لا تعود أبدا كما كانت من قبل. **(BLAKE, 2022)**

وبالنسبة للاقتصاديين الليبراليين، فإن سبب الأزمة في حقيقة الأمر يعود لعدم احترام الانسان للقوانين الأساسية التي يسير عليها الاقتصاد.

لما يتم استخدام كلمة "أزمة" في مجالات اقتصادية أو سياسية، فهي تشمل المشاكل الغير متوقع حدوثها التي تحدث في المجتمع وتزعزع أمن واستقرار الدولة، ومن الصعب السيطرة عليها قبل حدوثها، ومنها أزمات غير متعمدة وغير مستهدفة مثل الكوارث الطبيعية كالفيضانات والأوبئة ... ومنها أزمات مستهدفة ومفتعلة مثل الأزمات الأمنية والحروب...

عرفها قاموس "The American Heritage"، أنها وقت أو قرار حاسم أو حالة غير مستقرة تشمل تغييرا حاسما متوقعا، وعرفها قاموس "Longman New Universal Dictionary"، أنها هجوم مؤلم مفاجئ وغير متوقع يتميز بالخطر. فالأزمات من النواحي العلمية تعبر عن الصراعات والتوتر الذي يصيب الهيئات والمؤسسات الحكومية أو الخاصة. (**عبد اللطيف**، 2016)

2.2. جذور الصراع حول أوكرانيا

لم تكن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا بداية من 24 فيفري 2022 مفاجئة أو أزمة طارئة، بل نشأت على خلفية مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية، التي أزمت العلاقات بين الدولتين وكذا الصراع الجيوسياسي بين روسيا والغرب الذي كان خلفية للأزمة الحالية.

تمتلك روسيا وأوكرانيا تاريخا مشتركا طويلا، حيث كانت أجزاء متعددة من أوكرانيا تابعة للإمبراطورية الروسية، ومن ثم إلى الاتحاد السوفياتي. على مر العقود، تشكلت هويات وطنية مختلفة بين شعبي البلدين.

على إثر انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، أعلنت أوكرانيا استقلالها بعد إجراء استفتاء، ووقعت إلى جانب روسيا وروسيا البيضاء اتفاقية تعترف بحل الاتحاد "كومنولث الدول المستقلة CIS" واحتفظت أوكرانيا وقتها بمخزون كبير من الأسلحة النووية التي امتلكها الاتحاد، قبل أن توقع إلى جانب روسيا الاتحادية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على مذكرة "بودابست" عام 1994 التي وافقت بموجبها أوكرانيا على التخلي عن ترسانتها النووية مقابل التزام موسكو باحترام استقلال وسيادة أوكرانيا وحدودها. (**العابد**، 2023، **صفحة** 492)

كانت تعاني أوكرانيا من مشاكل اقتصادية وفساد، وهذا ساهم في تصاعد الاحتجاجات الشعبية والاضطرابات السياسية في البلاد. ففي عام 2013، أثار قرار الحكومة الأوكرانية تعليق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، احتجاجات شعبية واسعة، تحولت إلى مظاهرات مطالبة بالإصلاح السياسي ومكافحة الفساد، أدت في النهاية إلى الإطاحة بالرئيس الأوكراني السابق يانوكوفيتش، (**D'ANIERI, 2023**). وهو ما أتاح العذر لروسيا للتدخل في شرق أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم بعد إجراء استفتاء في مارس 2014 اعتبرته أوكرانيا غير شرعي.

كما تعيش مناطق مختلفة في أوكرانيا بيئات ثقافية متنوعة وهذا ما أدى إلى صراعات حول الهوية الوطنية واللغة، وقد شهدت في بعض الأحيان مظاهرات واحتجاجات شعبية بسبب هذه القضايا خاصة في الشرق الأوكراني الذي يتحدث أغلب سكانه اللغة الروسية وتتميز بعلاقات أوثق مع روسيا وهو ما نشر النزعة الانفصالية في المنطقة والمطالبة بالحكم الذاتي.

بين عامي 2021 و2022، سعى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى منع استقطاب أوكرانيا نحو الدول الغربية، وطالب بضمانات أمنية والتأكيد على عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، في حين سمحت كييف بنشر الصواريخ الأمريكية فوق أراضيها، إضافة إلى استقبال آلاف الجنود، وشاركت معها في المنورات، وهو ما لم يكن مبررا حسب الرئيس الروسي الذي لوح باستخدام الحلول العسكرية عبر مناورات عسكرية في 19 فيفري 2022، كما أعلن عن استقلال جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين، تلاه بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في 24 فيفري. (**العابد**، 2023، **الصفحات** 493-494)

3. أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية

الأزمات الأمنية والحروب والصراعات الإقليمية والدولية يمكن أن يكون لها تداعيات شديدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتضررة، منها الآنية التي تظهر وقت الأزمة ومنها طويلة الأمد، والتي تبقى لفترة طويلة بعد انتهاء الأزمة، وقد تستغرق البلدان سنوات عديدة لإعادة استرجاع استقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

انعكست الأزمة في أوكرانيا بشكل سلبي على العديد من البلدان، خاصة الدول الضعيفة والفقيرة، بسبب طول أمد الحرب وعدم وجود حلول عاجلة تلوح في الأفق.

ولعل أبرز القطاعات المتضررة من الأزمة هي: قطاع الطاقة، الغذاء، النقل والشحن، والأمن...

3.1. مفهوم التنمية

ظهر مفهوم التنمية منذ القرن الثامن عشر في عصر العالم الاقتصادي آدم سميث باستخدام مصطلحا التقدم المادي Economic Material أو التقدم الاقتصادي Economic Progress، للدلالة على حدوث التطور في المجتمع. وعندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر، كانت المصطلحات المستخدمة والسائدة هي التحديث Modernization، أو التصنيع

Industrialization. وبرز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، نظرا للحاجة الملحة للتنمية بمفاصلها الاقتصادية والسياسية من طرف الدول المنتصرة لتثبيت دعائم السيطرة وفرض التبعية على الدول المهزومة. (**قاسم الإمامي**، 2013، **صفحة** 51)

التنمية في اللغة العربية كلمة مشتقة من نمى للدلالة على الزيادة والانتشار، وبالنسبة للمفهوم الإنجليزي لها، فهو يعني التغيير الجذري للنظام واستبداله بنظام أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف. ويستخدم مفهوم التنمية للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف كسب القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، أي قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة في نوعية الحياة لكل أفراده بالصورة التي تكفل زيادة درجة اشباع تلك الحاجات. (**قاسم الإمامي**، 2013، **صفحة** 52)

3.2. انعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية

شنت روسيا عملية عسكرية ضد دولة واحدة، لكن تبعاتها أضرت بالعديد من البلدان، بما في ذلك بعض الدول الأكثر ضعفا في العالم، ومع عدم وجود نهاية تلوح في الأفق واستمرار العملية العسكرية بعد عام ونصف من بدايتها، يمكن أن تنتشر الصدمة الاقتصادية على نطاق أوسع وأعمق في ظل العقوبات التي تخنق الصادرات الروسية والبيلاروسية، وتذبذب الاقتصاد الأوكراني، كما يمكن للخسائر الاقتصادية لهذه الأزمة أن تكون مدمرة في بعض أجزاء العالم. والجدول التالي يوضح معدلات نمو الناتج المحلي العام السنوي في عدد من المناطق خلال الخمس سنوات الأخيرة:

جدول 1

عنوان الجدول معدل نمو الناتج المحلي الخام السنوي

المنطقة/السنة	2018	2019	2020	2021	2022
العالم	3.30	2.60	3.10-	6.00	3.10
روسيا	2,80	2.20	2,70-	5.60	2.10-
أوكرانيا	3.5	3.2	3.80-	3.40	29.10-
و م أ	2.90	2.30	2.80-	5.90	2.10
المملكة المتحدة	1.70	1.60	11.00-	7.60	4.10
الاتحاد الأوروبي	2.10	1.80	5.70-	5.50	3.50
الصين	6.70	6.00	2.20	8.40	3.00
شمال افريقيا والشرق الأوسط	2.10	1.20	3.80-	4.40	5.80

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات البنك العالمي

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1، أن معدلات نمو الناتج المحلي الخام السنوي انخفض بشكل كبير في سنة 2020 بفعل إجراءات الغلق المتبعة للوقاية من جائحة كورونا، وارتفعت المعدلات في سنة 2021 بفعل إعادة فتح الاقتصاديات وتخفيف ورفع الإجراءات المتبعة للوقاية من الجائحة وهو ما يمثل مرحلة تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة كوفيد 19. عادت المعدلات إلى الانخفاض سنة 2022 نتيجة الازمة الروسية الأوكرانية، كما هو واضح من خلال الجدول، حيث نلاحظ أن النمو في العالم يتباطأ.

كما تم تعديل نسبة النمو الاقتصادي العالمي بشكل طفيف لكل من 2023 سنتي و2024 لتبلغ 2.7٪ و2.6٪ على التوالي. تم تعديل نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة لعام 2023 ليقف عند 1.8٪، يليه نمو بنسبة 0.7٪ في عام 2024. وتم تعديل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو لعام 2023 إلى 0.6٪، بينما ظل النمو في عام 2024 عند 0.8٪. يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 5.2٪ في عام 2023 و4.8٪ في عام 2024. وبالنسبة لروسيا، تم تعديل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2023 و2024 لتصل إلى 0.6٪ و1.0٪ على التوالي وهو ما يشير إلى تعافي الاقتصاد الروسي من العقوبات المفروضة عليه. **(OPEC, 2023)**

3. 2.1 انعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية في دول الصراع

لما نتحدث عن دول الصراع، فإنها لا تقتصر على روسيا وأوكرانيا فقط، فقد تورطت أطراف عدة في الأزمة منذ بداية العملية العسكرية أبرزها دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عبر منصة حلف الناتو، وذلك عبر فرض العقوبات والحصار الاقتصادي على روسيا، والدعم اللامحدود لأوكرانيا بالمال والسلاح والمعلومات وكذلك الدعم السياسي والدبلوماسي عبر حشد الأقطاب الموالية للغرب لدعم النظام الأوكراني. ويمكن أن تتوسع دائرة الصراع لتشمل تورط دول أخرى في الحرب على رأسها كوريا الشمالية وإيران والصين كدول داعمة لروسيا.

ـ انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الروسي

تأثير الأزمة على الاقتصاد الروسي قد يكون معقدا ومتنوعا ويرتبط بعدة عوامل وتطورات، نذكر بعض النقاط التي تشير إلى كيفية تأثير الأزمة على التنمية في روسيا كما يلي:

– تأثير العقوبات الدولية: مع بدء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، أقدمت الدول الغربية بفرض سلسلة من العقوبات الدولية الجديدة على روسيا، بعد تلك التي كانت فرضتها عليها عام 2014 في أعقاب ضمها لشبه جزيرة القرم. هذه العقوبات تمتد إلى العديد من القطاعات الاقتصادية

الروسية، بما في ذلك القطاع المالي والطاقة والصناعة. هذا يمكن أن يؤثر على القدرة الروسية على الوصول إلى الأسواق العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية، مستهدفين خاصة البنوك الروسية الفردية بما في ذلك فصلها عن نظام المراسلة الدولي بين البنوك "SWIFT".

- تأثير أسعار النفط والغاز: روسيا هي واحدة من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز في العالم. إذا تسببت الأحداث في أوكرانيا في تقليل إمدادات الطاقة الروسية إلى أوروبا، فإن هذا قد يؤدي إلى زيادة أسعار النفط والغاز عالميًا. وهذا يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الإيرادات الروسية من الصادرات الطاقية، لكن في نفس الوقت كان على روسيا إيجاد أسواق جديدة لتصدير الطاقة، حيث توجهت شرقا نحو الصين، بتكاليف أكبر، بعد أن كان الاتحاد الأوروبي يعتبر شريكا اقتصاديا كبيرا لروسيا في مجال الطاقة والمواد الأولية قبل بداية العملية العسكرية التي يعتبرها الغرب عملية غزو لأوكرانيا، ففي عام 2021 صدرت روسيا 155 متر مكعب من الغاز الطبيعي نحو الاتحاد الأوروبي وهو ما يمثل حوالي 45% من واردات الغاز في هذا الأخير، قبل أن يفكر في الاستغناء عن الغاز الروسي في 2022. **(International Energy Agency, 2022)**

- تباطؤ النمو الاقتصادي: تأثير الحروب والنزاعات على الاستثمارات والأعمال في روسيا يمكن أن يتسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي. قد تزداد تكاليف الحرب والتوترات الدولية الحد من الثقة في الاقتصاد الروسي، مما يمكن أن يؤثر على الأعمال والاستثمارات. ويبين الشكل رقم 01، معدلات نمو الناتج المحلي الخام السنوي في روسيا على مدار 05 سنوات

شكل 1

عنوان الشكل: معدل نمو الناتج المحلي الخام السنوي في روسيا

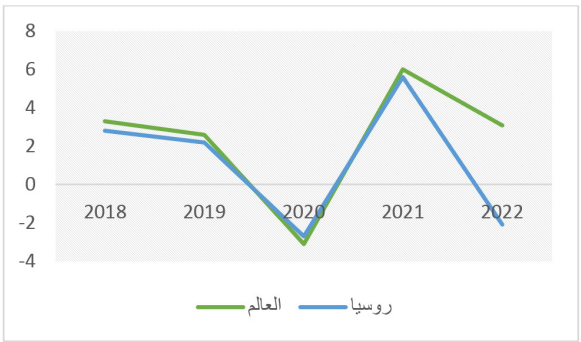

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على الجدول رقم 1

نلاحظ من خلال الشكل، كيف انخفض معدا النمو سنة 2020 متأثرا بإجراءات الغلق الخاصة بأزمة كورونا مثل بقية دول العالم، ليتعافى بعدها سنة 2021 بشكل واضح، ثم يعود إلى الانخفاض بشكل كبير سنة 2022 متأثرا بتكاليف ونفقات الحرب وكذا العقوبات المفروضة على البلد من قبل الدول الغربية.

- تأثير السياسة الاقتصادية: قد تضطر روسيا إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية ومالية للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة نتيجة التوترات الدولية. هذه الإجراءات قد تشمل تقليص الإنفاق الحكومي وزيادة الرسوم والضرائب.

- تأثير العلاقات الدولية: قد تتأثر العلاقات الدولية لروسيا بشكل كبير بسبب تطورات الحرب في أوكرانيا، مما يمكن أن يؤثر على علاقاتها مع الدول الأخرى وتجارتها الخارجية وسياستها الخارجية.

كما تجدر الإشارة أن تأثير الأزمة على التنمية الاقتصادية في روسيا يمكن أن يكون متغيرا ويعتمد على مجموعة من العوامل، بما في ذلك تطورات الحرب نفسها والتفاعلات الدولية.

ـ انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الأوكراني

تسببت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في فيفري 2022 في خسائر فادحة لأوكرانيا، تتجلى في الضغوط على المالية العامة والقطاع المالي، وتعطل أنشطة التجارة، ونزوح ملايين الأشخاص، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية في البلاد رغم الدعم المالي والعسكري للحلفاء الغربيين. وتواجه البلاد انكماشاً في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 45% في عام 2022، يليه تعافٍ ضعيف بعد ذلك. وتبعاً للمدة التي ستستغرقها الحرب، من المتوقع أن ترتفع نسبة الأشخاص الذين يعيشون على 5.50 دولارات للفرد في اليوم أو الذين يصبحون تحت خط الفقر هذا من 1.8% في عام 2021 إلى 19.8% في عام 2022، مع تعرض 59% آخرين لخطر الوقوع في براثن الفقر. وستكون للضرر الذي يلحق بالقدرة الإنتاجية والتصديرية ورأس المال البشري تداعيات اقتصادية واجتماعية دائمة. وعلى الرغم من أن جهود إعادة الإعمار قد تدفع النمو إلى ما يزيد على 7% بحلول عام 2025، من المتوقع أن يكون إجمالي الناتج المحلي أقل بمقدار الثلث مما كان عليه في 2021. (**البنك الدولي**، 2022)

أثرت الأزمة على الاقتصاد الأوكراني بشكل كبير من خلال تراجع الإنتاج وتدمير المصانع والبنى التحتية، وتدمير الموانئ والمطارات ومنشآت تصدير الحبوب والمحاصيل الزراعية إضافة إلى زيادة الانفاق العام بسبب الحرب.

تمر أوكرانيا بصدمة اقتصادية أدت إلى انخفاض كبير في ناتجها المحلي الإجمالي، إلى جانب تكلفة تمويل عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، فالأزمة الحالية سيكون لها تداعيات طويلة الأمد على أوكرانيا التي تعتبر أكبر متضرر من الأزمة. ويبين الشكل التالي معدل نمو الناتج المحلي الخام السنوي في أوكرانيا:

شكل 2

عنوان الشكل: معدل نمو الناتج المحلي الخام السنوي في أوكرانيا

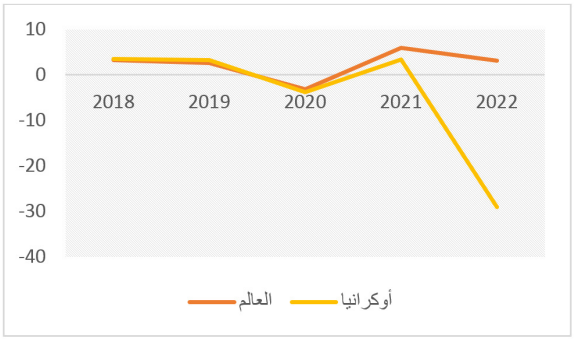

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على الجدول رقم 1

يتضح من خلال الشكل رقم 02 أن معدلات نمو الناتج المحلي الخام السنوي في اوكرانيا انخفض بشكل كبير سنة 2022 مقارنة ببقية دول العالم.

تأثرت الأراضي الأوكرانية بشكل مباشر من الحرب بما في ذلك الأراضي الزراعية، مع عدم إمكانية حصد المحاصيل الزراعية، كما تعطلت حركة النقل بسبب تدمير البنية التحتية والجسور بالإضافة إلى أزمة الطاقة وتضرر محطات الطاقة الكهربائية بفعل استهدافها عن طريق القصف الروسي وهو ما أدى إلى شلل في عمليات الإنتاج وتوقف عدة مصانع عن العمل.

تضرر أيضا قطاع الزراعة بفعل نزوح عدد كبير من الأوكرانيين إلى البلدات الواقعة غرب البلاد ومنهم من أصبحوا لاجئين في دول أخرى وهذا ما أدى إلى نقص اليد العاملة، كما تأثرت تجارة القمح والذرة وزيت عباد الشمس بشكل كبير لأن الموانئ الأوكرانية أصبحت في حالة شلل.

تأثير الأزمة في أوكرانيا على الاقتصاد المحلي الذي يشهد تحديات كبيرة، كان كبيرا ومعقدا، والذي تصاعد في بعض المناطق، خاصة الشرقية والجنوبية، يمكن تلخيص بعض الانعكاسات الرئيسية كما يلي:

- انخفاض النمو الاقتصادي: تضرر النمو الاقتصادي في أوكرانيا بشكل كبير، حيث تأثرت الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتراجعت الإنتاجية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

- تدهور العملة: انهيار العملة الوطنية "الهريفنا" أدى إلى تضخم كبير وتقلبات اقتصادية. هذا التدهور في العملة أثر سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين ورفع أسعار السلع والخدمات.

- تدهور القطاع المصرفي: تضرر القطاع المصرفي بسبب الحرب والتوترات الاقتصادية، مما أدى إلى انهيار بعض البنوك وتقليل الثقة في النظام المصرفي.

- انخفاض الاستثمارات: تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب عدم الاستقرار والمخاوف السياسية، مما أثر على الفرص الاقتصادية وخلق فجوة في التمويل للمشاريع الاقتصادية.

- ارتفاع البطالة: زادت معدلات البطالة بشكل حاد في العديد من المناطق المتضررة من الحرب، مما أثر سلبًا على معيشة السكان وزاد من الفقر.

- تأثيرات على الصادرات والواردات: تعرضت صادرات أوكرانيا وارداتها لضغوط كبيرة، مما أدى إلى تقليل حجم التجارة الدولية وتأثير سلبي على قطاع التصنيع.

- تأثير على البنية التحتية: تضررت البنية التحتية للبلاد بشكل كبير بفعل الصراع، مما يتسبب في تكاليف إعادة الإعمار الضخمة.

- انعكاسات اقتصادية على السكان: تضرر السكان بشكل كبير بفقدان فرص العمل وتراجع الدخل، وهم مضطرون للتعامل مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية وقلق الأمن.

تلخص هذه النقاط انعكاسات الأزمة في أوكرانيا على التنمية محليا. يجب أن نلاحظ أن الوضع قد يتغير بمرور الزمن وتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية، وقد يتأزم الوضع أكثر مع استمرار العملية العسكرية الروسية التي قد تتحول إلى حرب شاملة مع إمكانية تورط الدول الغربية بصفة مباشرة ولكن الحرب قد تركت أثرًا كبيرًا على البنية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ـ انعكاسات الأزمة على اقتصاد الدول الغربية

أدت الأزمة إلى تراجع في النمو الاقتصادي وهو ما نلاحظه في الشكل رقم 03، حيث نلاحظ انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الخام السنوي سنة 2022 مقارنة مع سنة 2021 في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

شكل 3

عنوان الشكل: معدل نمو الناتج المحلي الخام السنوي في بعض الدول الغربية المتورطة في الصراع

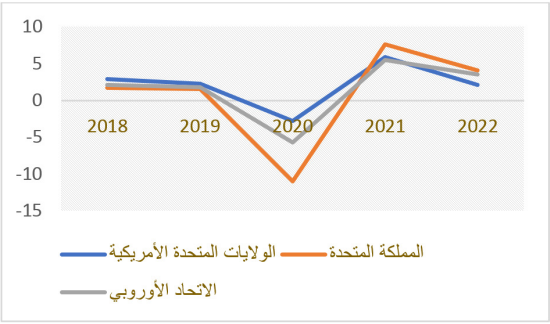

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على الجدول رقم 1

كما باتت الأصول الأوروبية في روسيا عرضة لخطر المصادرة أو التأميم كرد على العقوبات الغربية، حيث يصل رصيد استثمارات الاتحاد الأوروبي في السوق الروسي نحو 311.44 مليار يورو حتى عام 2019 مقابل ما قيمته 136 مليار يورو في العام نفسه من الاستثمارات الروسية في دول الاتحاد الأوروبي. (**أوصيف و مشتر**، 2023)

تعتبر روسيا المورد الرئيسي للاتحاد الأوربي من الوقود الأحفوري، أكثر من نصف الوقود الأحفوري الصلب الذي تم استراده في عام 2020 والذي كان معظمه من مادة الفحم، جاء من روسيا، بالإضافة إلى 43,9% من الغاز الطبيعي المستورد. (**بن عيشوبة**، 2022)

تأثرت واردات الطاقة للإتحاد الأوربي بفعل العقوبات والحصار المفروض على روسيا، والبحث عن مصادر جديدة للطاقة، وهو ما أثر على أسعار الطاقة التي ارتفعت بشكل كبير وهو ما يؤدي إلى خلق أعباء ارتفاع الأسعار يتحملها الصناعيون والمستهلكون النهائيون، ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار في جميع القطاعات بما فيها الملابس والمواد الغذائية وخلق مشكلات في قطاع تجارة التجزئة أيضا. علاوة على ذلك، أعلنت عدة شركات في أوروبا عن افلاسها بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. (**أوزدمير داشجي أوغلو**، 2022)

أدى الحصار الذي فرضته روسيا في منطقة البحر الأسود إلى تعطيل سلاسل التوريد في المنطقة وهو ما أثر بدوره على أسعار بعض المواد الأساسية القادمة من أوكرانيا وأدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء وندرته.

كما أثرت الأزمة على الأمن والاستقرار في القارة الأوربية وعلى العلاقات الروسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما ينعكس بشكل سلبي على الاستثمارات في المنطقة، كما يؤدي إلى إشعال سباق نحو التسلح ورفع ميزانيات الدفاع في الدول الغربية وهو ما يؤثر على الموازنة العامة لتلك الدول.

ردا على العقوبات المالية الغربية على روسيا واستخدام الدولار الأمريكي كسلاح، ظهرت رغبة عدة دول على رأسها الصين وروسيا والهند في تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المعاملات التجارية بينها واستعمال العملات المحلية مكانها، وهو ما يؤثر سلبيا على صورة الدولار وعلى سعر الصرف.

2.2.3 انعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية في الدول العربية

إن للأزمة في أوكرانيا تأثيرات استراتيجية على الدول العربية بحكم علاقاتها التجارية واسعة النطاق مع روسيا، سواء في الميدان العسكري واستراد الأسلحة، أو الميدان المدني واستراد الغذاء والمواد الأساسية مثل المعادن، حيث تعتبر روسيا أكبر مورد للأسلحة في بعض الدول العربية إذ تبلغ نسبة وارداتها في كل من سوريا والجزائر 95% و81% على التوالي، كما تزود العراق بـ 44% من وارداته من الأسلحة ومصر بـ 41%. (**صافا**، 2023)

كما تعتبر كل من روسيا وأوكرانيا أكبر موردي الغذاء إلى الدول العربية. من هذا المنطلق وبحكم العلاقات بين الدول العربية والأطراف المشاركة في الصراع، وبحكم التفاعلات السياسية والاقتصادية العالمية، يمكننا أن نلخص أهم الانعكاسات الرئيسية على التنمية في المنطقة كما يلي:

- قطاع الطاقة: مع اشتعال الصراع في أوكرانيا، وتصاعد التوترات الدولية، فقد تأثرت أسعار النفط والطاقة بشكل كبير، وهذا ما يؤثر بشكل إيجابي على اقتصاد بعض الدول العربية المعتمدة بشكل كبير على صادرات الطاقة بزيادة إيراداتها، كما يؤثر بشكل سلبي على الدول المستوردة للنفط بزيادة نفقاتها، والشكل رقم 04 يوضح ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الخام السنوي في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط:

شكل 4

عنوان الشكل: معدل نمو الناتج المحلي الخام السنوي في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط

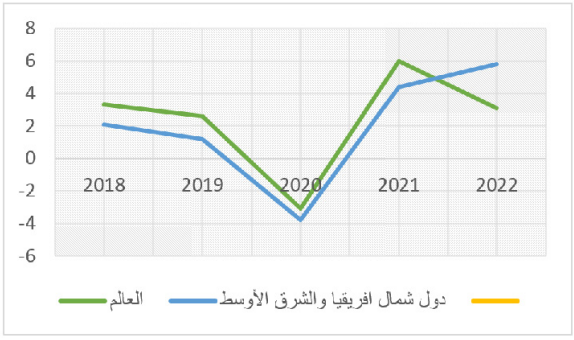

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على الجدول رقم 1

- الغذاء: تتأثر المنطقة العربية بفعل الأزمة الروسية الأوكرانية حسب نسبة وكيفية اعتماد كل دولة على مصادر الامداد من الغذاء. كما تسبب تعطل امدادات الغذاء من أوكرانيا في ارتفاع أسعار الحبوب وبعض المنتجات الزراعية الأخرى وهو ما يؤثر سلبا في القدرة الشرائية للأفراد ويؤثر سلبيا على الأمن الغذائي في المنطقة.

3.2.3 انعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية في الصين

وضعت الحرب الصين في موقف صعب نظرا للكثير من الاعتبارات السياسية والجيوإستراتيجية، فلزم عليها الحفاظ على علاقتها المتينة مع الحليف الروسي في وقت لا يمكن أن تخاطر فيه بمصالحها الاقتصادية الضخمة مع أوروبا أو الولايات المتحدة.

لم تتأثر العلاقة الاقتصادية والاستثمارية الصينية الضخمة مع الغرب، كما لم تتأثر بشكل سلبي وارداتها من موارد الطاقة الروسية. هذه العوامل يمكن أن تجعل من الصين أحد الأطراف المستفيدة من الأزمة الروسية الأوكرانية، خاصة مع زيادة الثقة في قوتها واستقرارها من قبل الدول الغير متورطة في

الصراع، وبروزها كبيئة مضمونة للاستثمارات وكشريك مهم في القطاع المالي.

تأثر الاقتصاد الصيني بشكل سلبي بفعل ارتفاع أسعار الطاقة عالميا جراء زيادة الطلب على موارد الطاقة، والشكل رقم 05 يوضح انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الخام السنوي في الصين سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بعد إعادة فتح الاقتصاد وتخفيف إجراءات الغلق الصارمة التي اتبعتها للوقاية من جائحة كورونا.

شكل 5

عنوان الشكل: معدل نمو الناتج المحلي الخام السنوي في الصين

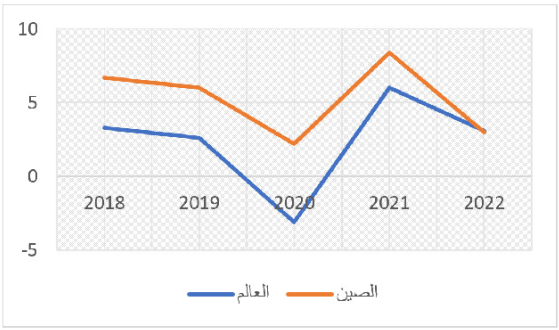

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على الجدول رقم 1

3. 4.2 انعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية في الدول الفقيرة

بشكل عام، يمكن أن تكون الحروب والنزاعات الدولية عوامل تعقيد تتسبب في تحديات إضافية للدول الفقيرة في مجالات مثل الاقتصاد والأمن والتنمية، وتعتمد نتائجها على ظروف كل دولة وكيفية تعاملها مع هذه الأحداث الدولية.

أثرت الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية في الدول الفقيرة من خلال عدة قنوات رئيسية نذكر منها:

- ارتفاع أسعار السلع الأساسية: أدت الأزمة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل النفط والغذاء. وهذا يمكن أن يؤثر سلبًا على الدول الفقيرة التي تعتمد بشكل كبير على واردات هذه السلع كما يمكن لارتفاع أسعار النفط أن يحقق إيرادات إضافية لبعض الدول التي تعتمد على صادراتها من الطاقة.

- انخفاض التدفقات المالية: تتأثر الدول الفقيرة بتراجع مساهمات المساعدات الدولية بعد توجيه الدول والهيئات المانحة مواردها إلى مساعدة الدول المتضررة من الحرب في أوكرانيا. وهذا ما يؤثر على البرامج والمشاريع التنموية في تلك الدول.

- تدهور الأمن: بفعل حالة تأثر الأمن والاستقرار في العالم من الأزمة، زادت فرص حدوث صراعات محلية واضطرابات في الدول الفقيرة مثل ما يحدث في دول الساحل الإفريقي.

هذا يمكن أن يعرقل جهود التنمية ويقوض الاستثمار والنمو الاقتصاد في تلك المناطق.

- تأثر الأسواق العالمية: أثرت الأزمة على الأسواق العالمية والتجارة الدولية وسلاسل الإمداد، مما أدى إلى تقلبات في الأسعار والموارد، وهو ما يؤثر على الدول الفقيرة التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية.

3. 3 قنوات تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية في العالم

امتدت تداعيات الأزمة لتصل أغلب دول العالم، حسب درجة ومستوى ارتباط كل دولة مع طرفي الصراع، وتلقت الدول الفقيرة والضعيفة خاصة في افريقيا وآسيا ضربة قوية ظهرت من خلال ندرة بعض المواد الأساسية خاصة الغذاء والطاقة، وهذا ما ينذر بأزمة حقيقية مع استمرار الصراع في أوكرانيا، علما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر مصدري الحبوب والزيوت النباتية في العالم. ويمكن للأزمة أن تضر بالاقتصاد العالمي عبر عدة طرق رئيسية تتمثل في:

- زيادة أسعار النفط والغاز
- صدمات أسعار الغذاء
- اضطراب سلاسل التوريد وصعوبات في النقل والشحن في منطقة الصراع
- مخاطر انعدام الاستقرار والأمن وعزوف المستثمرين

3. 1.3 انعكاسات الأزمة على أمن الطاقة

حصل ارتفاع كبير في أسعار الطاقة ابتداءا من منتصف عام 2021، بفعل زيادة الطلب عليها بعد بداية انتهاء إجراءات الغلق الخاصة بجائحة كورونا، كما أثرت الأزمة الروسية الأوكرانية بشكل كبير على أمن الطاقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي نظرا لمكانة روسيا كأحد أكبر موردي الطاقة في العالم، والدور الذي تلعبه أوكرانيا في نقل الغاز الروسي إلى أوروبا، وبالتالي انعكست هذه الأزمة على أمن الطاقة من خلال العديد من الجوانب أهمها:

- تأثر إمدادات الغاز الروسي: روسيا هي مورد رئيسي للغاز الطبيعي إلى أوروبا، وتمر أنابيب الغاز الروسية عبر أوكرانيا. وهذا ما جعل إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا للانقطاع أو التأخير، مما أثر على إمدادات الطاقة في العديد من الدول الأوروبية.

- دعم للطاقات المتجددة: شجعت التوترات في أوكرانيا دول الاتحاد الأوروبي على زيادة استثماراتها في مصادر الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة الطاقية مع البحث عن مصادر بديلة للحد من تبعيتها للصادرات الروسية من الطاقة وتعزيز استدامة إمدادات الطاقة.

- أمن الطاقة العالمي: سلطت الأحداث في أوكرانيا الضوء

على أهمية تعزيز أمن الطاقة العالمي وتنويع إمدادات الطاقة لتجنب تأثيرات سلبية محتملة على الاقتصادات الوطنية والاستقرار السياسي.

- ارتفاع أسعار النفط والغاز: بفعل تصاعد التوترات في أوكرانيا، ارتفع سعر النفط العالمي والغاز الطبيعي بسبب مخاوف من تقلبات في الإمدادات من مناطق أخرى في العالم. هذا ما أثر على أسعار الوقود وأدى إلى ارتفاع تكاليف الطاقة.

ويوضح الشكلين رقم 06 ورقم 07 على التوالي تطور أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأسعار النفط الخام برنت، حيث نلاحظ ارتفاع كبير في الأسعار مع بداية العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

شكل 6

عنوان الشكل: تطور أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية

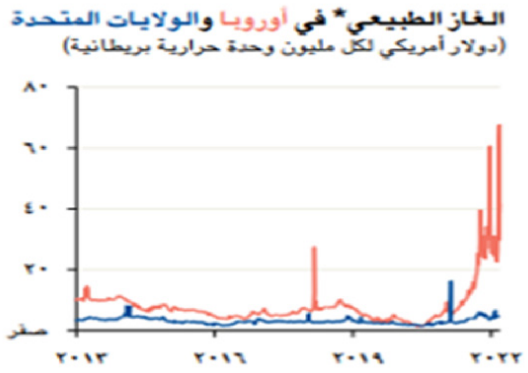

المصدر: صندوق النقد الدولي، نقلا عن: https://www.imf.org/blog-how-war-in-ukraine-is-/15/03/ar/Blogs/Articles/2022reverberating-across-worlds-regions-031522

شكل 7

عنوان الشكل: تطور أسعار النفط الخام برنت

المصدر: صندوق النقد الدولي، نقلا عن: https://www.imf.org/blog-how-war-in-ukraine-is-/15/03/ar/Blogs/Articles/2022reverberating-across-worlds-regions-031522

3. 2.3 انعكاسات الأزمة على الأمن الغذائي

تعتبر كل من روسيا وأوكرانيا من أكبر الدول المنتجة للسلع الأولية والمواد الأساسية، وأدت انقطاعات سلاسل الامداد الخاصة بالمواد الغذائية بفعل العقوبات والقيود المفروضة على صادرات القمح الروسي وكذا تضرر البنية التحتية لتصدير الحبوب في أوكرانيا وفرض روسيا حصار في البحر الأسود، إلى قفزة شهدتها تكاليف الغذاء في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تسهم كل من روسيا وأوكرانيا بنسبة 30% من صادرات القمح العالمية. (كامر، أزعور، آمرو سيلاسي، غولدفاين، و ري، 2022)

كما أثرت الأزمة على صادرات طرفي الصراع من الذرة المقدرة بـ 19% من الامدادات العالمية، و80% من زيت دوار الشمس. (عبد الله عيسى و فهد السعدون، 2023)

والشكل التالي يوضح تطور أسعار الذرة والقمح في العقد الأخير، حيث نلاحظ ارتفاع كبير في الأسعار خاصة مع بداية الأزمة، وهو ما ينذر بأزمة غذاء حقيقة.

شكل 8

عنوان الشكل: تطور أسعار الذرة والقمح

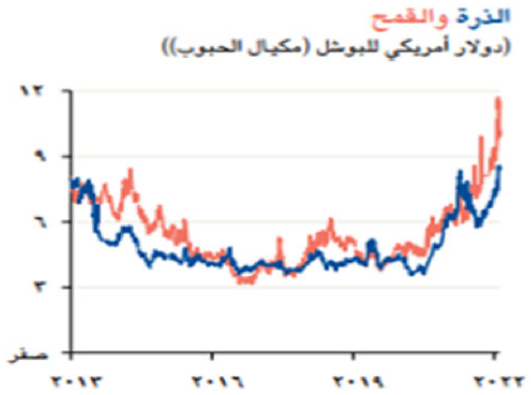

المصدر: صندوق النقد الدولي، نقلا عن: https://www.imf.org/blog-how-war-in-ukraine-is-/15/03/ar/Blogs/Articles/2022reverberating-across-worlds-regions-031522

أدى ارتفاع أسعار الحبوب والمحاصيل الزراعية إلى ارتفاع أسعار الغذاء في العالم، كما أدى تعطل إمدادات الغذاء من أوكرانيا وروسيا إلى بلدان تعتمد بشكل كبير على هذه الإمدادات إلى نقص في توفير الأغذية الضرورية، مما يزيد من ضغوط الأمن الغذائي.

في حين أثرت الأزمة بشكل إيجابي على بعض الدول التي توجهت نحو تعزيز الزراعة المحلية وتنمية مصادر الإنتاج المحلية للأغذية للتقليل من اعتمادها على الاستيراد ولتحقيق أمنها الغذائي.

3.3 انعكاسات الأزمة على سلاسل التوريد

يمكن أن تكون تأثيرات الحروب والصراعات الدولية والإقليمية على سلاسل التوريد متعددة ومعقدة، وتعتمد على مدى تأثير النزاع على الاقتصاد العالمي والمناطق المحيطة به. حيث تأثرت سلاسل التوريد بشكل كبير نتيجة الحرب في أوكرانيا. نذكر بعض الانعكاسات الرئيسية التي ترتبت على سلاسل التوريد بسبب النزاع في المنطقة:

- اضطرابات في اللوجستيات والإمداد: تسببت الأزمة في تعطيل حركة البضائع والسلع عبر الحدود، مما أدى إلى اضطرابات في سلاسل التوريد وفي توزيع البضائع. هذا ما جعل الشركات تواجه صعوبة في تأمين النقل وتسليم البضائع في الوقت المحدد.

- ارتفاع تكاليف النقل: بسبب الاضطرابات ارتفع سعر النقل وتكاليف الشحن. وأدى ذلك إلى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار للمستهلكين.

- نقص في الموارد البشرية: أدى النزاع إلى تشتت القوى العاملة وتوجيه جزء منها نحو الجيش أو الجهود الإنسانية. هذا ما تسبب في نقص الموارد البشرية في الشركات، كما أثر على سلاسل التوريد.

- انقطاع الإمدادات: إذا كانت أوكرانيا وروسيا مصدران مهمان لأي سلع أو مواد ضرورية في سلاسل التوريد العالمية، فقد تسبب النزاع في انقطاع الإمدادات وتوقف إنتاج بعض الصناعات وقد تضررت خاصة امدادات المواد الأولية وبعض المواد الغذائية والمعادن.

- تغيير في مسارات النقل: تعين على بعض الشركات تغيير مسارات النقل والبحث عن طرق بديلة لتجنب المناطق المتأثرة بالنزاع. وهذا كان مكلفًا ومعقدًا.

- زيادة التوترات التجارية: زادت الأزمة من التوترات التجارية بين الدول، مما أثر على التبادل التجاري وتسبب في فرض عقوبات تجارية أثرت بشكل كبير على سلاسل التوريد.

- تغيير في اتجاهات الاستثمار: كما أثرت الأزمة على قرارات الاستثمار وتوجيهها نحو مناطق أكثر استقرارًا، مما أثر على سلاسل التوريد في المناطق المتأثرة بالنزاع.

4.3 انعكاسات الأزمة على الأمن والاستقرار

تأثيرات الصراع الروسي الأوكراني على الأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم كانت كبيرة ومعقدة. كنظرة عامة، نشير إلى بعض التأثيرات كما يلي:

- تفاقم الصراع: الحرب في أوكرانيا أدت إلى تفاقم الصراع بين روسيا والغرب، مما زاد من التوترات الدولية وأثر على الأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها.

- نزوح السكان: الحرب تسببت في نزوح عشرات الآلاف من السكان داخل أوكرانيا وخارجها، مما أثر على الأمن والاستقرار الاجتماعي.

- توترات دبلوماسية: الحرب أثرت على العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والغرب، مما أدى إلى تشديد العقوبات الاقتصادية وتوتر العلاقات الدولية.

- تأثير على الاتحاد الأوروبي: الأزمة الأوكرانية تسببت في توترات داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تباينت آراء الدول الأعضاء بشأن كيفية التعامل مع الأزمة.

- تأثير على الأمان الإنساني: الحرب أثرت على حياة المدنيين وأدت إلى تدمير الممتلكات والبنى التحتية، مما تسبب في حاجة متزايدة إلى المساعدة الإنسانية وتوزيع الإغاثة.

بشكل عام، الحرب في أوكرانيا أثرت سلبًا على الأمن والاستقرار في المنطقة وأدت إلى تداعيات اقتصادية وإنسانية خطيرة. تعتبر هذه التأثيرات جزءا من الأزمة الأوكرانية التي استمرت لفترة طويلة وتستمر في التأثير على العالم والمنطقة.

4. خاتمة

في خضم التطورات العالمية الراهنة، واستمرار تداعيات العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، التي كانت نتيجة صراع بين قوى كبرى تتمثل في روسيا التي ترى في أوكرانيا منطقة نفوذ بحكم الجوار وبحكم التاريخ والروابط الاجتماعية والثقافية والدينية مع وجود سكان ناطقين بالروسية في الشرق الأوكراني من جهة، ومن جهة أخرى يسعى الغرب إلى محاصرة روسيا الاتحادية وتقليص أماكن نفوذها، وهذا ما جعل الدول الغربية تقدم للنظام القائم في أوكرانيا دعما كبيرا لمواجهة روسيا عن طريق المساعدات المالية وامدادات الأسلحة والدعم الدبلوماسي ومحاصرة روسيا عن طريق العقوبات الاقتصادية التي لم تؤثر بشكل كبير على العملية العسكرية وعلى الاقتصاد الروسي الذي توجه شرقا نحو الحليف الصيني لمواجهة وتحدي الغرب والالتفاف على العقوبات، وهذا ما جعل الوضع يتفاقم ويتأزم أكثر بفعل انخراط عدة دول في الصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي في أوكرانيا، ومع استمرار الأزمة وتصعيد المواجهة وعدم وجود بوادر حلول سلمية ودبلوماسية تلوح في الأفق، لا يمكن التنبأ بما قد تؤول إليه الأزمة، فيمكن أن يكون لطول الأزمة عواقب وخيمة على التنمية في ظل توسع رقعة الصراع.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية، ونظرا لاتساع رقعة الأزمة بتورط عدة دول، نستطيع أن نستنتج من خلال هذه الدراسة أن روسيا لا يمكنها أن تتخلى عن أوكرانيا لأهميتها الجيوسياسية وللحفاظ على أمنها الاستراتيجي ومصالحها الاقتصادية.

كان للأزمة تداعيات سلبية على اقتصادات عدة دول في العالم، وكان النصيب الأكبر من نصيب أوكرانيا بخسارتها لعدة

مناطق ذات أهمية كبيرة، وتضرر كبير في البنية التحتية للبلاد وانكماش الاقتصاد، في حين بدأ الاقتصاد الروسي يتعافى شيئا فشيئا من تبعات العقوبات المفروضة عليه وسياسة الحصار التي تبنتها الدول الغربية للحد من تداعيات الأزمة، والتي لم تؤدي إلا لتصعيد وتفاقم الوضع ولم تجلب حلول حقيقية تحد وتقلل من تداعيات الأزمة.

للعمل على احتواء الأضرار أو الحد منها يمكن اقتراح ما يلي:

- دراسة وتحليل الأحداث واستخلاص الدروس وتحسين القدرات المستقبلية عن طريق إنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات الخاصة بالأزمات التي قد تتعرض لها البلدان وإنشاء أنظمة انذار مبكر.

- تسطير خطط طويلة وقصيرة الأجل لاستعادة النشاط وإعادة الأوضاع والتوازن والاستعداد الدائم لمواجهة الأزمات وإدارة المخاطر عبر حشد وتعبئة الموارد المتاحة والاستعداد والوقاية لمنع امتداد وانتشار الأزمة.

تضارب المصالح

المؤلفان ليس لديهما تضارب في المصالح.

ـ المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1. نائلة العابد. (2023). تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية. مجلة المعيار، مجلد 27، العدد 1.

2. رفاه قاسم الإمامي. (2013). التنمية السياحية في العراق وارتباطها بالتنمية الاقتصادية. مذكرة ماجستير. كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

3. عصام عبد اللطيف. (2016). استراتيجية التعامل مع الأزمات والكوارث. نيولينك الدولية للنشر والتدريب.

4. البنك الدولي. (2022). التقرير السنوي لعام 2022.

5. محمد الصالح أوصيف ، و فطيمة مشتر. (2023). تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على اقتصاد الاتحاد الأوربي بين حتمية الانتقال الطاقوي وضرورة الطاقة النابضة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة. المجلد 08. العدد 1.

6. ألفريد كامر، جهاد أزعور، أبيبيه آمرو سيلاسي، إيلان غولدفاين، و تشانغ يونغ ري. (17 مارس، 2022). الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم. تاريخ الاسترداد 22 سبتمبر، 2023، من صندوق النقد الدولي:

https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/202215/03//blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522

7. رفيقة بن عيشوبة. (2022). مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية. مجلة أبحاث. المجلد 7. العدد 2.

8. يمينة صافا. (2023). الرهانات الاستراتيجية للدول العربية في ظل أ زمة أ وكرانيا عام 09. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية. المجلد 09. العدد 01.

9. بشرى زينب أوزدمير داشجي أوغلو. (2022). العقوبات على روسيا وتأثيرها في أمن الطاقة. رؤية تركية. ربيع 2022.

10. رجاء عبد الله عيسى، و رائد عبد فهد السعدون. (2023). الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي. مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة. المجلد 08. العدد 01.

المراجع باللغات الأجنبية

11. D'ANIERI, P. (2023). UKRAINE And RUSSIA frome civilized divorce to uncivil war. Second Edition. Cambridge University Press.

12. International Energy Agency. (03 Mars, 2022). How Europe can cut natural gas imports from Russia significantly within a year. تاريخ الاسترداد 26 IEA: 09, 2023، من https://www.iea.org/news/how-europe-can-cut-natural-gas-imports-from-russia-significantly-within-a-year

13. BLAKE, C. (2022). ECONOMIC CRISIS IN HISTORY.

14. OPEC. (2023). OPEC Monthly Oil Market Report 10 August 2023.

ـ كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

محمد بن ناجي، وآخرون (2024)، تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على التنمية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 16، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص ص:183-193